

نشرة المحرّفات اليومية



اليوم: الثلاثاء

التاريخ: 2019-10-8

« طعون التمييز » المتراكمة تصل إلى 32 ألفاً وبعضها يعود إلى عام 2014!

● تصدرها القضايا الإدارية بـ 7839 طعناً ثم المدنية بـ 7163 فالتجارية بـ 6912
● إنشاء دائرة واحدة لفحص الطعون التجارية فقط ولا حلول لمواجهة التراكم

حسين الصبدالله

مازالت الطعون المتراكمة أمام محكمة التمييز عالية، إذ سجلت الإحصائيات ارتفاع عددها إلى 32 ألف طعن متراكم أمام المحكمة بمختلف الدوائر القضائية، وجاءت الطعون الإدارية في المرتبة الأولى.

رغم عقد محكمة التمييز الأسبوع الماضي جمعيتها العمومية التي أنهت من توزيع العمل في الدوائر للعام القضائي الجديد، مازالت قضية تراكم الطعون أمام المحكمة باقية على السطح، ولم تجد المحكمة بعد الحلول التي تطوق هذه القضية، خصوصاً بعدما كشفت الإحصائيات عن تزايد عدد الطعون المتراكمة إلى 32 ألف طعن بمختلف أنواع الطعون، وجاءت في مقدمة الطعون المتراكمة أمام محكمة التمييز الطعون الإدارية إذ سجلت الإحصائيات قيد 7839 طعناً إدارياً تنظر في المنازعات التي تقام من الموظفين ضد جهات العمل، ذلك في القضايا المقامة من الأفراد ضد الجهات الحكومية الممتنعة عن إصدار القرارات التي تتعلق بحقوقهم، ثم الطعون المدنية بواقع 7163 والتي تنظرها الدوائر المدنية للفصل في المنازعات المدنية التي تنظر القضايا التي تتعلق بالتعويضات والتصرفات القانونية المتصلة بالعقود التي يقومون بإبرامها، فيما حلت الطعون التجارية بالمرتبة الثالثة بواقع 6912 وهي التي تتعلق بالمنازعات التجارية التي تحدث بين التجار كأشخاص طبيعيين أو اعتباريين كبنوك وشركات.

قلة الدوائر

ويعود ارتفاع عدد الطعون أمام محكمة التمييز إلى جملة من الأسباب في مقدمتها قلة عدد الدوائر أمام محكمة التمييز، وعدد القضاة الذين يتولون الفصل في الطعون، أضف إلى ذلك أن نيابة التمييز تتلقى دفعات محددة من الطعون لإبداء الرأي فيها أولاً ثم عرضها على محكمة التمييز التي تنظرها بغرفة مشورة أولاً ثم تحدد لها جلسة لنظرها أمام محكمة التمييز.

الطعون العمالية

وحلت في المرتبة الرابعة الطعون العمالية بواقع 6166 وتخص المنازعات التي تحدث بين العمال وأرباب العمل في القطاعين الأهلي والنفطي، وتعلق بالمنازعات الدائرة حول

المستحقات العمالية والمطالبات المترتبة عليها، بينما حلت طعون الأحوال الشخصية المتراكمة أمام محكمة التمييز بواقع 2806 طعون على الرغم من تقرير قانون الأسرة عام 2015 أو تعديله في 2018 على عدم الطعن أمام التمييز إلا عبر النيابة العامة وبمسائل محددة فقط تتعلق بالنسب والنظام العام.

وجاءت في المرتبة الأخيرة الطعون الجزائرية بواقع 1954 طعناً متراكماً أمام محكمة التمييز، وهذا النوع من الطعون يتعلق بالطعون التي تقام من المتهمين في قضايا الجنائيات في القضايا الصادرة بحقهم فيها أحكام بالإدانة سواء بالحبس أو الغرامات وبمختلف القضايا التي تسمح بالطعن على الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف الجزائرية أمام محكمة التمييز.

ويتمسك بفكرة الحفاظ على مبادئ محكمة التمييز لا يكون على حساب تعطيل حق التقاضي الذي كفله الدستور للمواطنين، وهو الحق الذي أصبح معطلاً بسبب تراكم الطعون أمام محكمة التمييز، إذ من غير المنطقي أن تكون هناك طعون من عام 2014 وما بعدها لم يتم الفصل بها حتى الآن بسبب عدم قدرة الدوائر على استيعاب عدد الطعون التي ترد إلى محكمة التمييز ولا يمكن منع تدفقها إلا بتعديل أحكام القانون.

إنشاء دوائر

وإزاء إصرار عمومية محكمة التمييز المسؤولة عن الدوائر القضائية عن عدم زيادة الدوائر القضائية



الأسرة أمام محكمة التمييز، مما يتطلب من المشرع النظر مجدداً بدراسة فكرة الطعن أمام محكمة التمييز وربطها بجملة من الضوابط كما فعل عند تقرير حق الطعن الأصلي والمباشر للأفراد أمام محكمة الدستورية.

بينما الأمر الذي يتعين على المشرع النظر إليه وهو إعادة التفكير بطريق الطعن أمام محكمة التمييز، فبعد أن جاء المشرع عام 2010 بقانون هيئة أسواق المال ومنع التقاضي أمام محكمة التمييز بهذا النوع من القضايا منع كذلك في قانون الأسرة عام 2015 من الطعن على قضايا أحوال

في المحكمة رغم حاجة المحكمة الفعلية لهذه الزيادة، فإن الأمر يستلزم إنشاء دوائر أخرى من قضاة محكمة التمييز حتى ولو كان عملاً إضافياً يكلف به المستشارون وبمقابل مادي، على ألا يكون عمل الدوائر بطريقة عمل لجان فحص الطعون، وهي التي لا تنفق وطبيعة عمل محكمة التمييز.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-10-8	1/7	4239

دوائر «التمييز»

يبلغ عدد الدوائر في محكمة التمييز 16 دائرة قضائية هي دائرتان لأحوال الشخصية وثلاث دوائر تنظر القضايا المدنية والعمالية وخمس دوائر تنظر القضايا التجارية ودائرتان للقضايا الإدارية وثلاث دوائر للقضايا الجزائية ودائرة واحدة لنظر فحص الطعون التجارية، وتلك الدوائر تنظر القضايا التي ترفع لها على الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف.

زيادة عدد دوائر المحكمة ضرورة واستقرار المبادئ بهيئة توحيدها

عدد القضاة

يبلغ عدد المستشارين في محكمة التمييز وفق كشف القضاة لمحكمة التمييز 100 مستشار موزعين على 11 مستشاراً على دائرتي الأحوال و20 مستشاراً على ثلاثة دوائر عمالية ومدنية و14 مستشاراً على الدائرتين الإداريتين و31 مستشاراً موزعين على خمس دوائر تجارية و19 مستشاراً موزعين على ثلاث دوائر جزائية وسبعة مستشارين بدائرة فحص الطعون التجارية خمسة منهم أصيلون واثان منهم أعضاء بالدائرة إلى جانب عضويتهم بدائرة أخرى.

إحصائية بعدد طعون التمييز الموجودة بقسم متابعة التمييز

السنة	نوع الدائرة	جنايات	مدني	عمالي	تجاري	أحوال	إداري	المجموع
2014			630	260	108	764	532	2294
2015			1329	606	1080	1060	756	4831
2016		10	671	536	1680	861	887	4645
2017		726	2424	2640	2328	84	3675	11877
2018		1218	2109	2124	1716	37	1989	9193
المجموع		1954	7163	6166	6912	2806	7839	32840

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-10-8	2/7	4239

انطلاق مؤتمر «التعليم من أجل العدالة» في فيينا بمشاركة الكويت

لتمكين الجيل الجديد من صناعة التغيير، الى جانب بحث المبادرات التعليمية المبتكرة. ويشترك في المؤتمر الذي يستمر ثلاثة ايام، أكثر من 200 شخصية دولية معنية بالتعليم والعدل، ونخبة من خبراء التعليم من مختلف دول العالم.

الامم المتحدة لمكافحة الفساد، برنامج «التعليم من أجل العدالة» ومنع الجريمة وسيادة القانون في مختلف المستويات التعليمية. كما سيناقش كيفية بناء الجسور والتواصل لتعزيز التعاون والتنسيق في القضايا ذات الصلة واقتراح طرق مبتكرة،

كونا- انطلقت في فيينا أمس اعمال المؤتمر الأول لمبادرة «التعليم من أجل العدالة» للثقيف حول سيادة القانون، بمشاركة وفد من الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة». ويبحث المؤتمر، الذي تنبثق أعماله عن مؤتمر الدول الاطراف في اتفاقية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-10-8	4	14668

«التشريعية» اقترحت نصاً جديداً للمادة 16 من لائحة المجلس وأقرت «مخاصمة القضاء»

إسقاط عضوية النائب المحكوم... بلا تصويت



جانب من اجتماع اللجنة التشريعية أمس

| كتب فرحان الشمري |

وافقت اللجنة التشريعية البرلمانية، في اجتماعها أمس، على قانون مخاصمة القضاء والنيابة العامة، واقترحت نصاً جديداً للمادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة التي أسقطتها المحكمة الدستورية، وذلك بأحقية المجلس إسقاط عضوية أي نائب من دون تصويت، في حالة صدور حكم قضائي بات ضده. وقال رئيس اللجنة النائب خالد الشطي، في تصريح صحافي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن اللجنة التشريعية انتهت في اجتماعها إلى الموافقة على قانون مهم ومفصلي، بحزمة اقتراحات بقوانين، وهو مخاصمة القضاء وأعضاء

النيابة العامة. وأشار إلى أن «حزمة القوانين التي تنظرها اللجنة هي من صميم عملها، في أن تقوم الدعوى ضد القاضي أو أعضاء النيابة العامة في حالات معينة، وهي الغش والتدليس والأخطاء المهنية الجسيمة، حيث إن المحكمة وبناء على هذا القانون ستحكم بالتعويض المناسب عن الأضرار التي لحقت بالمدعي، وتكون خزانة الدولة هي المسؤولة عن تنفيذ ما يحكم به على المخاصم من تعويض ولها حق الرجوع عليه».

وأضاف أن «هناك أحكاماً تفصيلية في هذا القانون تكفل للمدعي بدعوة المخاصمة حقه، إذا تعرض لهذه الأمور، وأيضا يكفل للقاضي والسلطة القضائية حقوقهم إذا رأوا أن بعض

الدعاوى قد تكون كيدية». وتابع «حاولنا أن نأخذ صيغة معينة بحيث تكفل الحق لكل الأطراف بما يخدم مرفق العدالة في نهاية الأمر» مشيراً إلى أن تفاصيل الأمور ستكون بعد إعداد التقرير من قبل اللجنة بشكل أكبر وأشمل.

كما كشف الشطي أنه «بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة رقم 16 في اللائحة الداخلية للمجلس، في شأن إسقاط العضوية لنواب مجلس الأمة، كانت هناك إشكالية أدت إلى قرار المحكمة الدستورية، فأصبحنا في فراغ تشريعي». وقال إن «اللجنة اتفقت على أن نص المادة 16، وهو في مقدمته نفس النص السابق، إلا أن الموضوع ناقشنا فيه

مسألة الدستورية، وهو أنه لا يكون إسقاط العضوية إلا بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، باستثناء العضو المعروض أمره، ويكون التصويت في هذه الحالة بالمناداة بالاسم، ويجوز للمجلس أن يقرر جعل جلسة التصويت سرية، وهو كما كان موجوداً في النص السابق، مع الإضافة حتى يتمشى وتتناغم مع حكم المحكمة الدستورية، تمت الإضافة، واستثناء من ذلك يعلن المجلس سقوط عضوية النائب دون تصويت إذا صدر بحقه حكم قضائي بات يقطع بصورة حتمية أنه فقد شرطاً من شروط العضوية مما يعني أنه إذا صدر حكم بجناية، أو فقد شروط العضوية فإنه في هذه تسقط عضويته دون

تصويت من المجلس، إنما يعلن فقط إسقاط عضويته، وهذا بما يتماشى مع أحكام الدستور». من جانبه، فضل عضو اللجنة التشريعية النائب سعدون حماد «أخذ رأي رجال القضاء والمختصين قبل التصويت على قانون مخاصمة القضاء، مفضلاً إرجاء التصويت حتى الاستئناس برأي وزير العدل والمعنيين، لأن هناك تعديلات جديدة قدمت على التقرير». وقال حماد لـ «الراي» إن «المطالبة بإرجاء التصويت رأبي الشخصي، لأن هناك تبايناً بشأن التعديلات التي قدمت حتى من الخبراء الدستوريين أنفسهم، وعموماً هذا رأبي وإن تم التصويت على التقرير من قبل أعضاء اللجنة».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-10-8	12	14668

اكتشفت أن شخصاً أنشأ حساباً باسمه لتوريثه "التمميز" برأت مفرداً من 3 تهم خطيرة

■ كتب - جابر الحمود:

وذكر المطيري ان تحريات المباحث لايجب أن يركن إليها كدليل وحيد، مشيراً إلى ان التحريات أكدت ان التغريدات مصدرها مكان قريب من سكن المتهم ويبعد عنه 10 دقائق، وبما ان المتهم استمر ولمدة شهرين بإرسال تغريدات مجرمة قانوناً، فمن غير المعقول أن ينتقل في كل تغريدة إلى مكان آخر ليغرد منه في الوقت الذي يكون قد وضع اسمه بالحساب، لافتاً الى ان هذا دليل براءة من ان هناك من يكيّد للمتهم ويريد ان يورثه بالقضية.

وكانت محكمة الجنايات التي أيدت حكمها محكمة التمييز ذكرت ان النيابة عجزت عن تقديم الدليل اليقيني حول إسهام المتهم بالوقائع مثار الاتهام، والأوراق خلّت من دليل معتبر قانوناً على صحة الاتهام.



■ محمد المطيري

أنقذت محكمة التمييز مفرداً من 3 اتهامات خطيرة أحدها صنّف أمن دولة وأيدت براءته، بعدما اكتشفت ان الحساب الذي يدون التغريدات باسمه قد أنشأه شخص آخر يريد أن يكيّد له ويورثه في قضية يسجن من خلالها.

وأمام المحكمة، حضر دفاع المتهم المحامي محمد المطيري، مؤكداً ان موكله أنكر الاتهامات المسندة إليه منذ فجر التحقيقات، وان الحساب

الذي يحمل اسمه ليس دليلاً، إذ أن أي شخص يستطيع أن يقوم بفتح حساب ويضع اسم شخص آخر ويرتكب جرائم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-10-8	7	18160

ثاني قضايا «عتيج المسيان» ... الإساءة إلى مصر

| كتب أحمد لازم |

حددت محكمة الجنايات جلسة 28 الجاري، لاستدعاء ضابط أمن الدولة وسماع شهادته في ثاني قضية للمغرب «عتيج المسيان» عن تهمة القيام بعمل عدائي ضد مصر. ووجهت محكمة الجنايات، أمس، برئاسة المستشار نايف الداھوم للمتهم تهمة القيام بعمل عدائي ضد مصر بأن كتب عبارات في «تويتر» أساء فيها إلى جمهورية مصر العربية ووصف القائمين على البلاد بأوصاف غير حقيقية، وأساء استخدام الهاتف، إلا أن المتهم أنكر التهم الموجهة إليه.

الحبس والإبعاد لمغرب

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة الجنايات، أمس، برئاسة المستشار نايف الداھوم بحبس مغرب مصري سنتين مع الشغل والإبعاد عن تهمة العيب بالذات الأميرية وإساءة استعمال الهاتف. وأسندت النيابة العامة للمتهم تهمة العيب بالذات الأميرية من خلال كتابته تغريدات في حسابه الخاص، والذي يحمل اسمه عبر موقع «تويتر» بأن نشر العبارات المبينة في الأوراق على حسابه وأساء عمداً استخدام إحدى وسائل الاتصال (هاتفه النقال) بأن نشر العبارات والألفاظ موضوع التهمة الأولى. وكان المتهم سبق أن أنكر التهم الموجهة إليه من المحكمة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-10-8	31	14668



وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

إخلاء سبيل 121 متهماً في أحداث «20 سبتمبر»

مصر: قانون «الشيوخ» أمام «النواب»

القاهرة - القبس

كما جددت النيابة حبس 15 متهماً آخرين على ذمة القضية. فيما أطلقت أجهزة الأمن سراح 8 متهمين آخرين كان قد تم إلقاء القبض عليهم على خلفية الأحداث نفسها من دون توجيه أي اتهامات لهم. وقالت مصادر قضائية إن النيابة العامة تعكف على إعادة استجواب المتهمين المقبوض عليهم لإخلاء سبيل من يثبت عدم تورطه أو مشاركته مع الإخوان وأنه تصادف وجوده بالخطأ خلال التظاهرات. وكانت النيابة قد استجوبت عدداً من المتهمين الأجانب ووجهت إليهم اتهامات بمشاركة جماعة الإخوان مع العلم بأغراضها في القيام بمحاولة خلق حالة من الفوضى وتمويل عناصر تلك الجماعة، وأمرت النيابة بإخلاء سبيلهم بعد أن تعهدت سفاراتهم بترحيلهم فوراً.

أحال رئيس البرلمان المصري علي عبدالعال خلال الجلسة العامة لمجلس النواب، أمس، 7 مشروعات قوانين مقدمة من الحكومة والنواب إلى اللجان النوعية المختلفة، بينما تمت إحالة أول مشروع قانون بشأن «مجلس الشيوخ»، وتقسيم دوائر انتخابات المجلس، إلى لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية. إلى ذلك، قررت النيابة العامة المصرية إخلاء سبيل 113 متهماً كان قد أُلقي القبض عليهم مع ما يقرب من 700 متهم آخرين يتم التحقيق معهم على خلفية التظاهرات في يوم الجمعة «20 سبتمبر»، والتي دعا لها المقاول محمد علي، حيث وجهت لهم تهم مشاركة جماعة الإخوان وعناصر إدارية للتحريض على التظاهر وتكدير السلم العام،

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-10-8	24	16609

على مَنْ بيده القرار في الوزارة، وهو عالم بعيوبها الكثيرة، أن يعمل على حلها، أو أن يبدأ بذلك، فحال المحاكم الإداري لا يسرُّ، وخدماتها هي إلا إنجاز القدر البسيط من بعض الموظفين المخلصين الموجودين، أو آخرين، بسبب معرفة صديق فيها، أو بطرق غير مشروعة ينجزها بعض ضعاف النفوس!

أتمنى ممن بيده القرار إحداث ثورة إدارية تركز على تطوير العمل، وأن توفر بيئة صحية تعمل وفق منظومة يسودها التعاون والتفاني في العمل، وأن تتخلص من كل أمراض الماضي، وتحرص في كل شهر على إنجاز أمر حقيقي يرفع من سهمها، لتحظى بفرصة التكريم ونيل المكافأة وكتب التقدير، وتشدد على محاسبة المقصر وتعمد إلى إبعاده.

على مَنْ بيده القرار إيجاد حلول للعثرات التي تعيشها الوزارة: الإدارية والمالية والفنية، فضلاً عن إيجاد حلول للكوارث التي تعيشها المحاكم، بجميع قطاعاتها، كالإعلان والتنفيذ، وأن يعمل على النظر بهيكلتها، والتركيز على إيجاد حلول من المختصين لتبسيط الإجراءات، والابتعاد عن كل أساليب التعقيد والروتين، واعتماد أسلوب الرقابة والمحاسبة، كأحد أساليب نجاح الإدارة!

ثلاثة نماذج عاصرتها في وزارة العدل عملت دون كلل أو ملل، وبدلاً من أن تُكافأ وترقى تمّت إحالتها إلى التقاعد، وهم: هشام العبيدان، إبراهيم الطيببائي وحمود الظفيري، لأنهم لم يكونوا من بطانة متخذي القرارات، ولم يكن خلفهم نائب يدافع عن بقائهم، ولأنهم لم يكونوا على هوى القرار حينها، بل كانوا حجر عثرة أمام متخذي القرار.

وبدلاً من أن يحظى المسؤول في الوزارة بالاحترام والتعاون مع مختلف القطاعات، كان - للأسف - يجد عدم التقدير، حتى على مستوى الاجتماعات الرئيسية في الوزارة، وهو الأمر الذي أدّى إلى خلق الشللية والحزبية، ما أعاق القرار، وأحبط كل أفكار التطوير، التي كان يفترض أن تحققها الوزارة، التي انشغلت بتلك الأحداث الغربية!

وبعد مُضي ذلك العهد جاء آخر يفترض أن يكون مليئاً بالإنجازات والتقدم والازدهار، لكنه - للأسف - كان مليئاً بالتصريحات والتملق دون الإنجاز، وبدلاً من أن يقضي على الشللية كرسها مع تغيير بعض الأدوار، فعُمت الفوضى أغلب الإدارات، بعدما كانت مرتبطة ببعضها، لكن هذا العهد لم يدم طويلاً، لرحيل مَنْ كان يعجبه الأمر ويفرح ببقائه! تلك عهود عاشتها وزارة العدل، وللأسف بين الشللية والحزبية غاب فيها القرار، وتعثر التخطيط الإداري والفني، وزاد فيها النفاق والمجاملات، وتركزت على الانتقام والإطاحات. شخصياً، أمل ممن بيده أمر التطوير اليوم، أن يتخلص من كل تلك الأمراض التي أفرزتها الإدارة، وأن يدرك جيداً أنه «لو دامت لغيرك، لما اتصلت إليك».

مراجعة



حسين العبدالله

h.alabdullah@aljarida.com

«العدل»... وعهد جديد!

وافق مجلس الوزراء على تعيين السيد عمر الشرقاوي وكيلاً لوزارة العدل، لما يتمتع به من خبرة لتقلد هذا المنصب، كما تمّت الموافقة على تعيين السيد هاشم القلاف وكيلاً مساعداً في الوزارة، وهو مَنْ عمل مراقباً لسنوات في إدارة التنفيذ، ثم مديراً لكتاب «الكلية»، ومن ثم لكتاب الأسرة بـ«الاستئناف».

رغم أحقية مَنْ عيّن في تلك المناصب، لما يتمتعون به من خبرة، فإن هناك مَنْ كانوا يستحقون أيضاً التعيين في منصب الوكيل المساعد، بعد أن انظروا سنوات طويلة، ولم ينالوا فرصة الحصول على تلك المناصب، ليس حبا فيهم، بل لكفاءتهم، وحفظاً لحقهم الطبيعي في الترقيّة، بعد أن حصل عليها مَنْ لا يستحقونها. لذلك، من الضروري الحديث عن خطورة التعامل بانتقائية في اتخاذ القرار، حيث يتسبّب ذلك في التفريط بالعديد من الكفاءات.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-10-8	7	4239

إنجازات العدل

إحصائية إنجاز معاملات مراكز الخدمة خلال الفترة عن شهر سبتمبر 2019م.

م	المركز	الفترة العمل	الاستعلام القضائي	التنفيذ الجنائي	التنفيذ المدني	التوثيق الشرعية	الشهادات العقارية	التوثيق	اجمالي الفترة	اجمالي المركز
1	برج التحرير	صباحي	1855	739	313	2705	1763	1925	9300	18209
		مسابي	1474	212	1697	1797	2129	1600	8909	
2	جابر العلي	صباحي	1220	3277	1472	3685	2976	1358	13988	16947
		مسابي	596	759	140	283	326	855	2959	
3	الجهراء	صباحي	1223	3209	320	2300	1174	949	9175	11620
		مسابي	774	363	52	394	129	773	2445	
4	جليب الشيوخ	صباحي	489	1309	1089	1794	1059	1148	6888	9614
		مسابي	91	95	746	59	37	1698	2726	
56390										الاجمالي

الاجمالي العام
75020

إنجازات العدل

إحصائية إنجاز معاملات مراكز الخدمة خلال الفترة عن شهر سبتمبر 2019م

م	المركز	الفترة العمل	الاستعلام القضائي	التنفيذ الجنائي	التنفيذ المدني	التوثيق الشرعية	الشهادات العقارية	التوثيق	إجمالي المركز
5	صبحان	صباحي	867	1573	674	770	104	950	4938
6	العارضية	صباحي	561	66	3	175	41	508	1354
7	الصديق	صباحي	1400	121	181	-	110	327	2149
8	الافنيوز	صباحي	258	205	52	-	134	68	717
9	اليرموك	صباحي	293	616	118	177	42	169	1415
10	الرميثة	صباحي	2371	2042	142	-	-	-	4555
11	صباح الاحمد	صباحي	212	90	121	112	28	141	704
12	القرين	صباحي	409	221	68	536	1151	413	2798
18630									الإجمالي

الإجمالي العام
75020

الوفيات

● **مريم سلطان فيروز محمد، 67 عاماً،**
(شيعة)، بنيد القار، حسينية علي الموسوي،
تلفون: 99897521، 50001412.

● **بحريه حسن العنزى، أرملة/علي شامخ**
العنزى، 84 عاماً، (شيعة)، الفحيحيل، ديوان
الشامخ، ق1، ش4، م110، تلفون: 99024605،
99033352.

● **رجعه شئوف مرزوق الشعلان، أرملة/**
محمد الحصبان، 83 عاماً، (شيعة)، رجال:
العزاء في المقبرة فقط، تلفون: 55231177، نساء:
الاندلس، ق5، ش1، م60، تلفون: 60770096.

● **عمر سليمان العبدالكريم، 78 عاماً،**
(شيع)، رجال: ضاحية عبدالله السالم، ق1، شارع
نصف اليوسف، ج15، م8، تلفون: 67777726،
نساء: قرطبة، ق4، ش1، ج5، م43، تلفون:
67088999.

● **غلوم علي محمد جمعه اشكناني، 86**
عاماً، (شيع)، رجال: الدسمة، مسجد النقي،
تلفون: 99452794، نساء: ضاحية عبدالله السالم،
ق2، ش23، م10، عصرأ فقط.

● **عامر غلوم حسن قبازد، 61 عاماً،**
(شيع)، رجال: شرق، الحسينية الجديدة،
تلفون: 66067000، نساء: الجابرية، ق5، شارع
عبدالله دشتي، م50، بعد العصر فقط، تلفون:
99375353.

«إننا لله وإنا إليه راجعون»